مقياس: منهجية وتقنية البحث التاريخي 1

د/سناء عطابي

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

منهجية وتقنية البحث التاريخي 2

محتوى المادة:

1- التعامل مع المادة التاريخية: (ضبط خطة البحث والتعرف على المصادر).

2- التعامل مع المادة: النقد الظاهري (نقد التصحيح ونقد المصدر).

3- التعامل مع المادة: النقد الباطني (السلبي والايجابي).

4- التعامل مع المادة: الصياغة التاريخية (التحليل والتركيب والإنشاء التاريخي).

5- التقنيات العلمية في البحث التاريخي: (شكل البحث، وضع البطاقات، إثبات المصادر، التهميش ، التنصيص، البيبليوغرافيا، الفهارس، الملاحق، المصطلحات والمختصرات).

أ/- تعريف النقد:

ب/- أهمية النقد:

يقول هورنشو إن التاريخ ليس علم تجربة واختبار لكنه علم نقد وتحقيق ومن هنا يأخذ النقد أهميته في دراسة النصوص والتأكد من صحتها. وأساس النقد الحذر والشك في معلومات الأصل التاريخي،ثم دراسته وفقهمه واستخلاق الحقائق من ثناياه، إذ أنه من غير المستطاع لدى المؤرخ أن يصل إلى الحقيقة التاريخية إذا لم يعمل النقد في كل ما يقع بين يديه من أنواع الأصول التاريخية.

يتم النقد على مرحلتين رئيسيتين هما:

النقد الظاهري (الخارجي): ويتم من خلال:

أ/- التأكد من صحة وأصالة الوثيقة.

ب/- معرفة مؤلفها ومصدرها.

ج/- تحري نصوص الأصل.

- النقد الباطني: ويتم على مرحلتين:

1. النقد الباطني الإيجابي.
2. النقد الباطني السلبي.

2/- التعامل مع المادة التاريخية: (النقد الظاهري):

إن أول مرحلة من مراحل نقد الأصول التاريخية هي إثبات صحتها، لأنه إذا كان الأصل أو المصدر كله أو بعضه مزيفا أو منتحلا فلا يمكن الاعتماد عليه على وجه العموم

إن هذه الخطوة أساسية لاستبعاد أي احتمال من احتمالات التزوير في الأصول التاريخية، فقد تكون الوثيقة مجهولة أو معلومة المصدر والزمن الذي تعود إليه وصاحبها ومكان تدوينها ومختلف المعلومات التي تجعلنا نضع الأثر التاريخي في موقعه التاريخي الصحيح.

يوجه النقد الخارجي أو النقد الظاهري مجموعة من التساؤلات إلى الوثيقة: هل الوثيقة بين أيدينا أصلية؟. أم نسخة منها، وإذا كانت عبارة عن نسخة، فهل هذه النسخة مطابقة للأصل؟، وهل ظلت على ما كانت عليه في أثناء تأليفا ولم تتدهور حالتها؟، أم تغيرت ولم يجتزئ جزء منها؟، أم تعرضت لتشويه غير مقصود؟

أ/- نقد الأصالة: كيف نتحقق من أصالة الوثيقة؟

الأصالة في اللغة مرادف "الصدق"، وقد وظف المؤرخون مفهوم "صك أصلي" أو "وثيقة أصلية" بمعناه التقني، الذي استُقي من المجال القضائي، وميزو فيه بين نقد المصادر الأرشيفية والمصادر الأدبية.

أُسس نقد المصادر على دراسة دقيقة للخصائص الداخلية والخارجية للوثيقة، وتجري هذه الدراسات بالاستعانة بالعلوم المساعدة للتاريخ، وبمقارنة الوثائق المشابهة التي ثبت أصالتها، فعلى مستوى الخصائص الخارجية يتم فحص المادة (الحامل لمحتوى الوثيقة) والحبر، وشكل الكتابة، وعلامات المصادقة (التوقيعات، والأختام، وقائمة الشهود). ونتساءل حول ما إذا كانت هذه الخصائص الخارجية مطابقة لمعايير ونماذج وعادات المرحلة التاريخية، وفي حال عدم المطابقة لها ينبغي على المؤرخ أن يتخذ احتياطات خاصة.

هناك عدة طرق للتأكد من صحة الأصل التاريخي ، أهمها:

- **معرفة خط الوثيقة ونوع القلم المدون بها**: فالأقلام تتغير من عصر لآخر، وبالتالي تحديد نوع الخطوط وأقلامها يسهل تحديد عصر الوثيقة.

يعمل المؤرخ على أن يتحقق من الخط والتوقيع والخاتم، وإذا كانت الكتابة غير مألوفة فإنه يعمل على مقارنتها بعينات موثوق في صحتها، ويمكن الرجوع إلى إيسوغرافي Isographie وهي مدونات سير تسجل خط كل مؤلف مشهور، كما ان

هناك خبراء لمعرفة الكتابة القديمة، فقد كانت الكتابة خطية في أزمنة سابقة، وكان للمراسلات الرسمسة الديوانية نماذج للكتابة خاصة بها.

■ **فحص ورق الوثيقة ونوع الحبر المستعمل عليها**: فهناك محاليل كيماوية تساعد على ذلك.

فالمؤرخ ملزم بأن يختبر المواد الكتابية ليرى فيما إذا كانت متأخرة عن التاريخ الذي ترجع إليه الوثيقة، فالورق كان نادرا في أوروبا خلال القرن 15م، والطباعة مجهولة آنذاك، وأقلام الرصاص لا وجود لها قبل القرن 16م، وكذلك يفحص الحبر بحثا عن العلامات التي تحدد عمره أولا باحثا عن تركيب كيماوي يثبت أنه متأخر عن تاريخ الوثيقة.

■ **التعرف على الأسلوب والتعابير اللغوية**، لأنه لكل عصر مصطلحاته وأساليبه المتداولة وتعابيره اللغوية.

تركز الخصائص الداخلية على الدراسة الدقيقة للشكل (schéma) والصيغة (Formule)، خاصة فيما يتعلق بالوثائق الرسمية، بمراقبة وتمحيص الاستهلال والصيغ المستعملة، والتأكد من مدى استجابتها للمعايير المعتادة في الوثائق الصادرة عن السلطة نفسها، أو الجهة نفسها خلال الحقبة ذاتها، كما نحلل اللغة من جميع جوانبها، ونتأكد من أن المحتوى لا يَعْرِض أي خطأ، أو مفارقات تاريخية "Achronismes " (موقعة الأحداث، وضبط الأفكار، وذكر المؤسسات وتسمية الشخصيات في الوثائق) واستخراج الاقتباسات التي تمت من وثائق أخرى.

هذا الفحص المزدوج للخصائص الخارجية والداخلية للوثيقة يمكن أن يضعنا أمام ثلاث نتائج:

- **أولا:** إذا كان النقد إيجابيا في جميع النواحي لهذه الوثيقة فإنها صحيحة، أي أصيلة، وبتعبير آخر الوثيقة دقيقة، ولم تتعرض للتزوير، وجرى تحريرها من كاتبها أو بأمر منه.
- **ثانيا:** إذا كانت الوثيقة غير صحيحة، في جانب من الجوانب، فيمكن أيضا الوثوق بها، وهي أصيلة، شريطة أن يُفسَّر الوضع الشاذ (الأخطاء الواردة في الوثيقة) بجهل الناسخ أو إهماله، أو عدم موضعة أحداث في زمن وقوعها، أو حين تكون الوثيقة عبارة عن نسخة من الوثيقة الأصلية؛ حيث يؤدي فحص خصائصها الخارجية إلى نتائج سلبية.
- **ثالثا:** إذا كانت الوثيقة تتضمن أخطاء فادحة (fautes grossières) فهي خاطئة، أي أنه لا يمكن الوثوق بها، إذا يمكن أن تكون خاطئة على مستوى المادة (الحامل)، أو الصيغة، أو هما معا؛ ففي إلا لحالة التي تكون المادة، أي الحامل، خاطئة فعادة ما يجري تأليف الوثيقة لتحل محل وثيقة تم إحراقها، ومنا فهي خاطئة على مستوى الخصائص الخارجية لكن مضمونها قد يكون صحيحا بنسبة من النسب، وفي الحالة التي تكون الصيغة خاطئة فإن الوثيقة تسعى إلى الخداع، وقد تكون معه صحيحة، وأحيانا نجد حالات تكون المادة صحيحة والمضمون غير صحيح، عندها يجري تحرير وثيقة من طرف موظف رسمي خلال فترة تاريخية يسعى من خلالا إلى أهداف معينة، في هذه الحالة فإن هذا التزوير يحتوي على بعض من الحقيقة.

ب/- نقد المصادر: من هو مؤلفها؟ وزمن كتابتها؟ وأماكن حفظها؟

نقد مصادر الوثيقة يعني التساؤل من أين أتت؟، ومَن مؤلفها، وما تاريخها؟ فالوثيقة التي لا يُعرف شيء عن مؤلفها وتاريخها ومكان كتابتها ومصدرها هي وثيقة لا تفيد شيئا، فإذا كانت الوثائق الحديثة تحمل إشارات عن مصدرها فإن الوثائق القديمة لا يعرف مكان صدورها بالدقة ومع ذلك ينبغي الحذر؛ فلإشارات التي توضح مصدر الوثيقة، حتى أشدها صراحة، لا تكتفي بنفسها أبدا، إنها مجرد دعاوى، فمنها ما يوضع على مؤلفات تافهة لرفع قيمتها، أو على مؤلفات عظيمة لتمجيد شخص ما، أو من أجل خداع الأجيال المقبلة.

ويبحث نقد المصدر عن جواب للأسئلة التالية:

- مَن مؤلف الوثيقة؟ أي التعريف بالمؤلف.
- متى؟ أي تاريخ تأليف الوثيقة.
- أين؟ مكان تأليف الوثيقة.
- كيف؟ الشكل الذي كانت عليه الوثيقة.
- ما المسار الذي سلكته الوثيقة للوصول إلينا؟ من خلال دراسة الآثار المحتملة التي خلفتها لنا الوثيقة.

- **مؤلف الوثيقة**: فبالنسبة إلى معرفة مؤلف الوثيقة ترتبط كل الارتباط بشخصية الكاتب، ومدى فهمه للحوادث وكل الظروف التي تحيط به على العموم، فالمعلومات التي يدونها الأمير أو الحاكم أو الووزير أ الجندي أو الأستاذ أو الفلاح... تختلف وتتفاوت قيمتها وفق حالة كل منهم، ومؤلف الوثيقة، سواء كان شاهد عيان أو اعتمد على غيره من شهود العيان أو الرواة، بعد الواسطة التي يصل المؤرخ عن طريقها إلى الوقائع التاريخية، فإن كان الكاتب ثقة وعدلا بعيد عن الأهواء بقدر المستطاع، كانت معلوماته أقرب إلى الصحة بصفة عامة والعكس صحيح، وعلى ذلك تتضح أهمية البحث لمعرفة أكبر قسط ممكن من المعلومات عن كاتب الأصل التاريخي أو الوثيقة التاريخية.

إن معرفة الكاتب الحقيقي للوثيقة التاريخية ليست أمرا ميسرا، إذ تحتاج إلى بحث دقيق نظرا إلى عدة عوائق قد تعترض ذلك؛ أبرزها أن عددا من الوثائق لا تحمل اسم صاحبها، خاصة الوثائق الرسمية، أو جرى تأليفها من طرف أكثر من مؤلف، أو تحمل أسماء مستعارة لدواعي الحذر، أو الخوف من السجن، أو يستخدمها بعض الكتاب رغبة في الشهرة، لأن استعمال أسمائهم الحقيقية قد يحمل مخاطر فيه بعدم إمكان معرفتهم، كما قد تعترض الباحث في التاريخ، خلال البحث عن معرفة صاحب الوثيقة تعدد الشخصيات التي تحمل اسم الكاتب نفسه، وفي الفترة الزمنية ذاتها أو كاتبا يستخدم فقط نسبه، مما يسهل إقحام أعضاء من عائلته، أو أن بعض الشخصيات يغيرون أسمائهم قيد حياتهم، أو يوقعون كتبهم باستخدام أحرف اسمه نفسها، لكن بتغيير ترتيبا "anagrame"، وهناك بعض كبار الشخصيات التي تعهد إلى سكرتاريتها بالتوقيع والتدين مكانهم.

مهما يكن فإنه كثيرًا ما يجد المؤرخ نفسه مضطرا إلى استخدام وثائق كتبها أشخاص لا يعرف عنها شيئا، أ تكون المعلومات المتوافرة عنهم قليلة نسبيا، وإن مئات قواميس الإعلام ودوائر المعارف الموجودة أمامه لا تفيد، نظرا إلى

أن اسم المؤلف غير معروف، وحتى لو كان معروفا، فإن غير مدون في تلك الكتب. وعلى هذا فعلى المؤرخ أن يعتمد على الوثيقة نفسها ليتعلم شيئا عن شخصية كاتبها، ولا شك في أن وثيقة واحدة موجزة قد تعلمه كثيرا مما لم يعلم عن مؤلفها إذا سأل الأسئلة الصحيحة، غير أنه من الجائز، بالطبع، أن تحتوي هذه الوثيقة على تفاصيل واضحة عن حياة المؤلف، وحتى حين تكون الوثيقة خالية من استعمال ضمير المتكلم، فإننا يمكن أن نتعلم منها كثيرا عن أساليب المؤلف الفكرية في البحث، وعن سلوكه الشخصي.

- **زمن تدوين الوثيقة**: إن معرفة الزمن الذي دونت فيه الوثيقة التاريخية مهمة من ناحية النقد، فقد يكون الأصل صحيحا غير مزيف، وقد يكون صاحبه من الأشخاص الذين يتحرون الصدق والبعد عن الهوى، ومع ذلك فقد ينقص من قيمته التاريخية بعدُ الزمن وقوع الحادث ورؤيته، وبين تدوين أخباره، فالذاكرة تخون الإنسان، فكلما بعد الزمن بين عصر الكاتب وزمن وقوع الحدث، تزيد من احتمالات النسيان والزيف وتنقص من قيمتها، ولابد للباحث أن يقوم بتتبع الأحداث الكرونولوجية الواردة في الوثيقة، لفحص انسجامها والتأكد من توافقها مع الأحداث القائمة آنذاك.
- **تعيين مكان تدوين الوثيقة**: ثم يواجه الباحث في التاريخ مسألة تعيين المكان الذي دون فيه الأصل التاريخي، وينبغي عليه أن يبذل وسعه لكي يعرف مكان تدوينه، فهل دون شاهد العيان أخبار الحوادث في مكان حدوثها أم في مكان بعيد عنها؟ وهل أخذ معلوماته عن أشخاص شهدوا الحوادث بأنفسهم؟وأين كان ذلك؟ وهل كان التدوين في مكان يجعل كاتب الأصل التاريخي قادرا على تصوير الوقائع تصويرا صحيحا، أم أن التدوين حدث في مكان بعيد، واعتمد على الذاكرة والخيال في سرد الوقائع؟

كما يجب على المؤرخ موقعة الأحدث، وتحديد أسماء الأماكن المذكورة في النص، ويحدد تلك الأماكن في الوقت الحاضر، ويرى مدى تطابقها مع المواقع الجغرافية القديمة؛ ذلك أن الأسماء القديمة تختفي أو تبدل من قبل السلطات، بتوظيف القواميس القديمة التاريخية والجغرافية والفهارس والخرائط الطبوغرافية لتحديد المكان بالضبط ،وربط الاتصال بالإطار الجغرافي ،وبعث المناظر الطبيعية للزمن الماضي من أجل فهم أفضل للأحداث التي وقعت في ذلك المكان، فبعض الجوانب السياسية والعسكرية والدينية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية تصبح أكثر وضوحا بفضل هذه المواجهة للتاريخ بالمناظر الطبيعية.

نقد التصحيح Critique de Restitution : كيف نتحري نصوص الأصل؟

يكون الشروع في نقد التصحيح عندما لا نمتلك الأصل، وعند أي وثيقة مكتوبة لا نعرفها إلا عن طريق نسخة أو عدة نسخ مكتوبة بخط اليد أو مطبوعة، هذه النسخ تقوم بالضرورة مقام الوثيقة الأصلية، وهذه الوضعية تتكرر أكثر مع النصوص السردية والأدبية، وبطريقة تقريبا عامة بالنسبة إلى الوثائق، في هذه الحالة يمكن للنسخة أن تكون مستوعبة للوثيقة الأصلية إذا استطعنا أن نثبت أن النص المعاد إنتاجه اسْتَنْسَخَ ونَقَل النص الأصلي بأمانة، وهذا على المستوى النظري أمر جد سهل، لكن على المستوى التطبيقي يجب أولا أن نعرف هل نص هذه الوثيقة "صحيح"، أي

يتفق قدر الإمكان مع نسخة المؤلف التي كتبها بخطه؟ فإن كان النص سقيما فيجب تصحيحه، وتحسينه بإزالة تشوهاته، وحتى لو توافر للمؤرخ طبعة سبق أن عرضت على النقد فإنه يجب أن يفحص النصوص المهمة التي لها علاقة بأطروحته، وهي مناسبة ليكتشف جديدا.

فنقد التصحيح "Emendatio"يسعى إلى استرجاع واستعادة أفضل نسخة ممكنة للنص الأصلي، وعادة ما نصادفه في أثناء هذه العملية الحالتين التاليتين:

أ. **حالة الأصل المفقود وتو افرنا على نسخة واحدة فقط**، وفي هذه الحالة لابد من أخذ الحيطة لأنه من المحتمل مبدئيا أن تكون النسخة تحتوي على أغلاط وتحريفات، إما أنها عرضية ناجمة عن سوء السماع والإملاء من النساخ، وإما عن سوء الفهم، حيث يتخيل للنُساخ أن هناك أخطاء فيعمدون إلى تصحيحها، والأخطاء الناجمة عن سوء الإدراك غالبا ما يكون من الصعب تصحيحها بل وحتى اكتشافها، لكن أغلب الأغلاط العرضية يمكن حرزه إذا ما عرف المرء الأشكال المعتادة للأخطاء التي نصادفها في مثل هذه الحالة.

وقد صنف أستاذ التاريخ في جامعة ليبج (Liége) بول هارسين (1902-1983) Paul Harsin الأخطاء والتغيرات والتشويهات التي تلحق بنسخة ما عن طريق الناسخ إلى ثلاثة أصناف:

الأخطاء العرضية Les Fautes accidentelle: يرتكب الناسخ هذا النوع من الأخطاء من دون وعي، وأسبابها عديدة مثل غياب الانتباه، والتعب، والعجلة والتسرع، وصعوبة القراءة، وسوء شكل الكتابة.... ويتمظهر هذا النوع من الأخطاء في القفزات(sautes)، والحذف والغلط بين الحروف والكلمات، وأخطاء الطبع (مثلا بدل من 1845 يكتب1854)، وتكرار الحروف والكلمات، وسوء الفصل بين الكلمات، وحذف علامات الترقيم، وهذه الأخطاء كانت كثيرة أو قليلة يسهل اكتشافها وتصحيحها، لكن بعضها الآخر يصعب إصلاحه، مثل القفزات التي تتم من طرف الناسخ على عدد من الأسطر التي لا يمكن أن تظهر في النص المصحح، لكن ينبغي تسجيل غيابها في أثناء النقد.

الأخطاء الاختيارية أو المقصودة: في هذه الحالة الناسخ لم يفهم النص الذي يقوم بنسخه، فقرر، من دون قصد، تزويرا أو احتيالا، تصحيحه أو إيضاحه. أو يعتقد أن النص مشوه ويقوم بإصلاحه وذلك باقتحام تعليقات في هوامش النص الذي يقوم بنسخه.

الأخطاء الإرادية، الممنهجة والاحتيالية: وهذا النوع من الأخطاء يكون الهدف منه الغش والتزوير والاحتيال، ويسعى فيه الناسخ إلى التصحيح للمؤلف بالحذف أو التغيير أو الإضافة، فالناسخ يضع أحيانا نفسه مكان المؤلف، ويغير طوعا بعض الفقرات التي استاء منها، أو لا تتوافق وأرائه الشخصية بزيادات Les interpolqtion حيث يدرج الناسخ كلمات وفقرات هي في الأصل أجنبية عن النص الأصلي.

وبالحذف les suppressions، والتي غالبا ما يتم من طرف من له صلة بالوثيقة لتحقيق غرض أخلاقي بعد وفاة المؤلف les Continuations، وغالبا ما يحدث حينما يقوم ناسخ لحوليات العصور الوسطى بمتابعة رواية الأحداث انطلاقا من التاريخ الذي توقف فيه صاحب هذه الحوليات.

بناءًا على ما سبق فإن هذه الأخطاء يمكن إكتشافها من استخلاص الشذوذ الذي يمس الشكل، مثل أخطاء النحو، وفجوات البناء، واختلافات الأسلوب، واستخدام كلمات في غير محلها الزمني والمكاني. والشذوذ الذي يلحق بالمضمون، مثل الكشف عن الفقرات الغير مفهومة، والأمور الغريبة.

وتصحيح هذه الأخطاء يكون بإزالة هذه التشوهات، ليس وفقا لتقدير الأهواء الشخصية، ولكن بالاستعانة بعلم الخطوط القديمة وفقه اللغة، والإطار التاريخي، وظروف النقل... فمعرفة نوع الخط المستخدم يسهل تصحيح الأخطاء غير الإرادية، والتي هي أخطاء في القراءة أو السماع؛ مما يمكن من استرجاع النص الأولى.

ومعرفه لغة المرحلة التاريخية، ولغة مكان تحرير الوثيقة الأصل، ولغة الكاتب تمنع اقتراح التصحيحات غير المقبولة.

ب. حالة الأصل المفقود وتو افرنا على عدة نسخ منه: حين تتوافر لدينا عدة نسخ صادرة لوثيقة ما نقوم بجمع هذه النسخ، ونشرع في المقارنة بينها، حيث نفترض أن هناك نسخة مرجعية لهذه النسخ، ثم نحدد العلاقة المشتركة بين هذه النسخ. ووظيفة الناقد أن يقدر قيمة كل نسخة من النسخ، ويفاضل بينها؛ متبعا في ذلك قواعد منها؛ أن النسخ الكاملة أفضل من النسخ الناقصة، والواضحة أحسن من غير الواضحة، والقديمة أفضل من الحديثة، والنسخ التي قوبلت بغيرها أحسن من التي لم تقابل مع مراعاة أن لهذه القواعد شواذ. والهدف كما في الحالة السابقة هو الوصول إلى أقرب ما يمكن إلى الأصل وللوصول إلى النسخة الأقرب إلى الأصل نعتمد إلى "Recensio" أي انتقاء النسخة، من خلال إتباع عدة طرق.

3/- التعامل مع المادة التاريخية النقد الباطني (الإيجابي والسلبي)

وهو أن لا يسلم بجميع ما يحصل عليه من مصادر فغالبا ما يحصل عليه هو مصادر مكتوبة ووثائق وشهادات أناس مدونة قد نجد بها يبالغون أو قد يكذبون أو قد يقولون الحقيقة أي يقوم بعملية نقد ما تحتويه تلك الوثائق من معلومات.

النقد الداخلي (الباطني):

وهو على نوعين نقد داخلي إيجابي ونقد داخلي سلبي، فالإيجابي يفسر النص، والسلبي يكشف الستار ودرجة تدقيق المؤلف في روايته.

أ - النقد الإيجابي: معناه فهم المتن بعدما تعرف المحقق على هوية صاحب الوثيقة وتاريخها وزمانها، ويكون فهم النص على مرحلتين، أولهما تحديد المعنى الحرفي للنص بشرح كل كلمة أو لفظة غريبة وردت في النص على حدة شرحًا لغويًا،وبعده تحديد المعنى الحقيقي أو الإجمالي، ولا يتم إلا ، بتحليل النص ومعرفة الأفكار الأساسية، ومن هذا النقد الباطني الايجابي يتمكن الباحث من معرفة متن النص أو الوثيقة لغويا واصطلاحا، ويستطيع بذلك بلوغ المعنى الحقيقي لنص الوثيقة.

ب - النقد السلبي: وهو درجة معمقة في التحقيق والهدف منها هو الإلمام اليقيني بالأفكار الواردة في النص، ويبحث في نقد كفاءة الكاتب والشاهد على نقل الأحداث بكفاءة، ونقد الصدق في احتواء الشهادة على الكذب من عدمه، ثم نقد الدقة التي يبحث بها عن مدى وقوع الكاتب في أخطاء،وللوصول إلى هذا يترتب على المحقق أن يعيد طرح مجموعة من الأسئلة على نفسه منها:

- هل للمؤلف مصلحة ما للكذب وتشويه الحقيقة؟
- هل كان المؤلف في وضع أجبره على الكذب والتشويه للحقيقة؟
- هل تعاطف مع مجموعة من الناس؟

هل أراد المؤلف إرداء الحكام أو الرأي العام؟، وغيرها من الأسئلة التي تصب في مدى صحة المعلومات الواردة.

ومن شأن النقد الداخلي أن يوصل الباحث إلى الحقيقة التاريخية، غير أنَّه تبقى الحقيقة التاريخية نسبية وليست يقينية .

ويعد النقد العلمي ضرورة علمية ملحة لتحقيق المخطوطات لكي تصبح في متناول القارئ الباحث خصوصا، وهي طريقة أكاديمية معمول بها في كل المدارس التاريخية والهدف هو الوصول إلى أصل تاريخي محقق.